



تاريخ القبول: 2021/12/27

تاريخ الاستلام: 2021/12/15

ملخص:

يبحث هذا المقال في سوسيولوجية الفعل المقاوم الجزائري للاحتلال الفرنسي، من خلال دراسة نموذجين للمقاومة الشعبية: مقاومة الأمير عبد القادر والمقاومة السلمية التي تمثلت في العرائض وحركات الإصلاح الديني وصولا للحركة الوطنية، في محاولة لتحليل الفعل الجمعي للجزائريين وتفاعلهم لطرد المحتل اعتمادا على ما رسبته الذاكرة الجمعية من تقاليد المقاومة ضد الغزاة، اشتقت كأساليب للمواجهة ضد الفرنسيين.

كلمات مفتاحية:

المقاومة، الفعل الجمعي، التفاعل، تفكيك المجتمع

Abstract:

This paper examines the sociology of Algerian act of resistance to the French occupation, by studying two models : the popular resistance of Emir Abd-el-Kader and the peace full resistance that was represented in the petitions and the religious reform movements to reach the national movement, in an attempt to analyses the collective action of the Algerians and their interaction to expel the occupier, depending on what he sent collective memory of resistance against invaders, derived as methods of confrontation against the French.

Keywords :

Resistance, collective action, interaction, disintegration of society.

العنوان:

سوسيولوجيا المقاومة في الجزائر
المقاومات الشعبية خلال القرن التاسع
عشر (19) "نموذجا"

**The Sociology of Resistance in
Algeria
Popular Resistance during the
Nineteenth Century As
A Model**

المؤلف:

المقدم: بشينية عبد الغني/

المركز الوطني للدراسات والبحث-ت ع ج

البلد:

الجزائر

البريد الإلكتروني:

abdelghanibechinia@gmail.com

المرسل: المقدم: بشينية عبد الغني

البريد الإلكتروني: abdelghanibechinia@gmail.com

مقدمة:

من الممكن النظر إلى مقاومة الشعب الجزائري للاحتلال الفرنسي لبلاده، من زوايا علمية متعددة، وعلم الاجتماع كأحدها، يهتم بتحليل الفعل الجمعي للمقاومة، من حيث الرفض وردة الفعل تجاه المحتل المؤدلج بالعقيدة الكنسية والطامح للامتداد والتوسع في الأراضي المستعمرة الجديدة، لذلك كانت طبيعة المقاومة الوطنية تختلف شكلا ومضمونا عن بقية المقاومات في العالم المستعمر من طرف الغرب، وقدرة تكيفها مع أشكال الفعل الاجتماعي وسيكولوجية الشعب الجزائري.

سوسيولوجية الفعل المقاوم

تولي نظريات الفعل الاجتماعي "قدرا أكبر من الأهمية لدور الفعل والتفاعل بين أعضاء المجتمع...، ويبرز دور علم الاجتماع هنا في استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفعل الاجتماعي والتفاعل، لتفسير طبيعة القوى الخارجية التي تدفع الناس إلى نمط معين من الأفعال"⁽¹⁾.

ينطبق هذا المبدأ على الفاعلين الجزائريين غداة سقوط الجزائر العاصمة في براثن الاستعمار يوم 05 جويلية 1830 كمركز للقرار والسلطة السياسية في البلاد، وهو ما أدى فيما بعد إلى تتابع سقوط العمالات الأخرى (وهران 1831، عنابة 1832، قسنطينة 1837) وإلى ضياع الدولة بمؤسساتها وجيشها، وما تبع ذلك من أعمال عنف فظيعة ارتكبتها جنود الاحتلال في حق المدنيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، فعمت الفوضى وسادت حالة من الارتباك في المجتمع أعقبتها تسليط الإدارة الاستعمارية لجملة من القوانين قصد ترتيب أوضاع حكمها للأهالي، وتسيير "المستعمرة الجديدة" وفق مصالح الدولة الفرنسية، وهو احتلال "كان في واقع الأمر نتيجة لتوسع الاستعمار الأوربي الذي كان يهدف إلى السيطرة على الأسواق العالمية وتسهيل عملية الاستيراد والتصدير، وفي الوقت نفسه استغلال المستعمرات الجديدة، والمهمة الأساسية لهذا التوسع كانت تحطيم البنى الثقافية والاجتماعية للسكان الأصليين وتحويل اقتصادهم من اقتصاد استهلاكي إلى اقتصاد موجه إلى التصدير، وأثناء تلك العملية التدميرية كان الأهالي عرضة لأعمال وحشية"⁽²⁾.

أمام هذا الوضع المأساوي، انتظم الجزائريون في مجموعات مسلحة ببنادق بسيطة وأسلحة بيضاء لمقاومة العدوان الفرنسي الغاشم على بلادهم، وقد كان "عنصر المقاومة حاضرا في كل أشكال المواقف، في كل أنماط التموقع، غير أن هذه المقاومة تختلف شكلا كما تختلف مضمونا... وهكذا سوف نميز بين ثلاثة أشكال من المقاومات من الاستعمار الفرنسي: أ- المقاومة النشطة....، ب- المقاومة الهادئة....، ج- المقاومة الرمزية..."³ إن انبثاق فعل المقاومة قد جسده الرغبة في الحرية وعدم الخضوع للاستعمار، وهو فعل ذو رواسب ممتدة في الكيان الجزائري منذ قرون، اشتقت كفعل جماعي ضد الفرنسيين لإحساسهم بتهديد وجودهم، لاسيما وأن المحتل قد باشر غداة الاحتلال التفكيك المبرمج لأنساق المجتمع، وباستعمال درجات كبيرة من العنف التدميري، قصد تهجير أهالي المستعمرة الجديدة أو إبادةهم لإدماجها بفرنسا وهو ما سنعرضه كالاتي:

التفكيك الاستعماري الممنهج

1- سياسيا

"كانت الجزائر في العهد العثماني جمهورية، وعلى هذا الأساس وبهذه الصفة كانت الدول تتعامل معها، فلويس الرابع عشر ملك فرنسا في جميع مراسلاته مع الدايات، كان لا يكتب إلا "جمهورية الجزائر" أو "جمهوريةكم" « La République Alger » « votre République »⁽⁴⁾، أي أن الجزائر كانت تتمتع بشخصيتها الدولية وهيبتها العالمية كدولة مستقلة في قراراتها وأحلافها، و"لم يكن لها من تبعية للخلافة العثمانية ولا من جزئية منها، إلا كأغلب البلدان والدول الإسلامية الأخرى: طاعة روحية وتضامن عسكري، والجزائر تمتاز عن أغلب تلك البلدان الإسلامية الأخرى، بأنها كانت تعلن الحرب وتمضي السلم، وتعد المعاهدات وتقيم التحالفات بمطلق سيادتها، وحرية تصرفها"⁽⁵⁾، حيث عمدت أغلب البلدان الأوروبية القوية كفرنسا وبريطانيا وهولندا والبندقية والولايات المتحدة الأمريكية... إلى عقد اتفاقيات دبلوماسية وتجارية معها، غير أن الأطماع الفرنسية لاحتلال الجزائر قد بدأت منذ قرون، ولم تتجسد إلا في سنة 1830.

تجسد المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر منذ تسلم قائد الجملّة العسكرية دوبرمون DE BOURMONT وثيقة استسلام الداى حسين يوم 05 جويلية 1830، وهي واقعة حاسمة في تاريخ العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين، والتي بموجبها بدأ مشروع تفكيك الدولة الجزائرية بإلغاء بنود وثيقة الاستسلام وحل مؤسسات الدولة وإلغاء عمل البايات على عمالاتهم، وتسليم إدارة وهران مثلا إلى باي تونس، واستمر ذلك التفكيك السياسي بقطع علاقات المجتمع الجزائري السياسية والروحية مع الخلافة العثمانية وبقيّة الدول الإسلامية، وعزله عن محيطه العربي الإسلامي، إضافة إلى استصدار فرنسا بعض الفتاوى الدينية من مرجعيات في الحجاز والأزهر تشجع إدارتها لشؤون المسلمين في الجزائر تحت ظل قوانين الدولة الفرنسية.

لقد حطم الاستعمار «النخب القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسيطة، وأنهى جميع الرموز التي يمكن أن تذكر بالسيادة الجزائرية»⁽⁶⁾، لاسيما عند قضائه على دولة الأمير عبد القادر- كأول دولة جزائرية حديثة- وتفكيكها وأسر مؤسسها بسجن لامبواز بفرنسا، وهي آخر محاولة لبعث الدولة الوطنية قبل 1962، وخلق تمييزا عنصريا بين الأهالي والمعمرين على مستوى القوانين، إذ يمنع على الجزائريين نيل حقوقهم السياسية والاجتماعية، إضافة إلى تجريدهم من جنسيتهم الوطنية، وهو ما نتج عنها أفعال احتجاج مقاومة- نستعرضها لاحقا- قابلتها الإدارة الاستعمارية بالتنكر والإجحاف لحقوقهم المشروعة وممارسة التمييز بينهم وبين الكولون واليهود (مرسوم كريميو 24 أكتوبر 1870).

2- اجتماعيا:

اعتمدت السياسة الاستعمارية في تدمير بنية المجتمع الجزائري وتفتيته، من خلال إبادة القبائل المكونة لنسيجه الاجتماعي، وتفكيكها إلى عائلات نووية (الأب والأم والاولاد) ومنحها لقب عائلي جديد، وتشريدها من مناطق تركزها، وانتزاعها من جغرافيتها وتحويلها إلى أماكن أكثر جدبا، خاصة بعد سن القوانين العقارية المنظمة للأموال والأحباس التي تصدر بموجبها وتعطى للمعمرين وكذا إدخال اقتصاد السوق بأدواته البراغمية، رغم أن القبائل كانت في مرحلة ما قبل الرأسمالية، لذلك لم تستطع أن تسير تلك النظم الاقتصادية، وهو ما أدى إلى

انتزاع الأراضي منها كمصدر رزق أساسي في حياتها الاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى المعيشة، مما أثر على عمليات المقاومة لتفكك أو اصر التضامن، والسعي في البحث عن أسباب الحياة بالهجرة إلى أماكن أخرى. عمد الاحتلال بذلك جراء الفوضى التي أتبعته الحرب، وانشغال السكان لترتيب أوضاعهم الاجتماعية في بيئات جديدة، إلى سن قوانين مجحفة والتي نزعته بمقتضاها حق المواطنة، فصدر قانون الأحوال المدنية سنة 1865 والذي ينص على أن "الجزائريين يعتبرون رعايا فرنسيين، وليس لهم الحق في الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين"⁽⁷⁾.

أحدث هذا التفكيك الممنهج صدمة كبيرة في الوسط الاجتماعي، "وكانت أزمة 1867-1868، وهي أكثر حدة، التجلي العام الأول للقطيعة في توازن ما قبل الغزو، وكانت فضلا عن ذلك سبب انتفاضة 1871 العامة، وهي آخر تمرد عنيف بهذا الاتساع عرفه المجتمع الأصلي، خلال هذه الأزمة، شجع الجوع والبؤس الانتشار السريع للأوبئة، لاسيما الكوليرا، التي قضت على قبائل بكاملها، لم تكن أزمة 1867-1868 أزمة عابرة، بل ظهرت بعد توسع أراضي المستعمرين وبداية تكوين الملكية الفردية، إنها التعبير العنيف عن انتقال المجتمع الجزائري من مرحلة كان يشبع فيها الحاجات الأساسية لأبنائه إلى مرحلة بات معها عاجزا عن تأمين ذلك"⁽⁸⁾.

أدى إلغاء الاحتلال الفرنسي للملكية الجماعية (أراضي العرش)، إلى تشتت القبائل وتفكيك وحدتها الاجتماعية وتفتيت اللحمة العضوية الموجودة بين أفرادها، وانفصال الفرد عن القبيلة بحثا عن المأوى والمرعى الجديد، "واستلزم الأمر إعادة تجميع العدد الكبير من الأفراد المتحررين من الروابط الاجتماعية في إطار ما-أرضي وإداري، هذا الإطار هو "الدوار"، وهو دائرة لحد ما إدارية، شكلها قرار مجلس الأعيان الذي استهدفت عملياته تفتيت القبائل"⁽⁹⁾، حيث تشكلت البلدية والدائرة من مجموع هذه الدورات، وهي خليط مع المعمرين لإدارة الحالة المدنية لهم وللأهالي، وهي طريقة احتيالية من الاستعمار لانتزاع الأراضي ومصادرتها للمعمرين، وبذلك قلب نظام الحياة الاجتماعية لهذه القبائل المفتتة، والقضاء على العلاقات التي تربط أفرادها وكذا آلية التضامن العضوي بينهم، ومنه القضاء على الأفعال الجماعية المنظمة للمقاومة.

3- اقتصاديا:

بلغ العنف الاستعماري ذروة متقدمة في البطش والإبادة بعد تفكيك الدولة والمجتمع، ومطاردة القبائل وقتلها في الكهوف والمغارات والسهول، وإحراق مزارعهم وقطع أشجارهم وإتلافها لتدمير البنية الاقتصادية التقليدية وتعويضها بسياسة اقتصادية رأسمالية ترتبط مع الأسواق الخارجية الأوروبية، حيث شهدت الفترة التي أعقبت نهاية الثورات الشعبية من 1881 إلى 1931، محاولات فرنسة البلاد والقضاء على العنصر الأصلي وتعويضه بالمعمرين، كما شهدت أيضا بدء التوسع الرأسمالي وتعاضل أجهزة تجديد إنتاجه وهو ما يلاحظ في تركيز الرأسمال والملكية العقارية ونمو المنتجات والصادرات، واستخدام الأجر" الزهيد للأجراء الجزائريين وذلك لربط الإنتاج بحاجات المتروبول"⁽¹⁰⁾.

اعتمدت تلك السياسة الاقتصادية الاستيطانية على إلغاء حق القبائل الجزائرية في أراضيها يوم 1840/05/14، حيث أعلن المارشال بيجو في مجلس النواب: "أينما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، هناك ينبغي وضع المستوطنين دون السؤال عما يملكون الأراضي"⁽¹¹⁾، هذا الإجراء أدى إلى استعمال كل الوسائل

والحيل الكولونيالية لوضع اليد على الأراضي الجزائرية: تصنيف أراضي خالية افتراضا، "بوصفها أملاكاً مشاعة، امتلاك طرق، حجز، طريقة الاستملاك بدعوى المنفعة العامة، فرنسة أراضي تسمح بشرائها بسعر منخفض جدا، رهونات، إباحات قضائية، بيع بالمزاد، بفضل هذه الأساليب، انتقل المجال العقاري الأوربي من 115000 هكتار سنة 1850 إلى 765000 سنة 1870، وإلى 2703000 هكتار سنة 1950"⁽¹²⁾.

عمدت سلطات الاحتلال إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية أخرى بعد انتزاع الأراضي، لفصل الفلاح الجزائري عن أرضه حيث "حرم البدو قانونيا من حق الانتفاع بأراضي التجوال"⁽¹³⁾، بسبب عدم وجود أي مالك أصلي لها ومن ثم رجوعها إلى ملكية السلطة العامة للاحتلال، وهو إجراء قلص من عدد سكان البدو كما أدى إلى نقصان قطعان الماشية، التي فرضت عليها "الضريبة" واستمرت تطبيق هذا القانون حتى الثورة التحريرية الكبرى.

لقد أدت هذه الإجراءات التفكيكية والممارسات القمعية ضد الفلاح والبدوي والحضري في الجزائر إلى تدمير البنية الاجتماعية الاقتصادية التقليدية، وانتقال الفرد الجزائري إلى عالم تقسيم العمل الرأسمالي: التجاري أو الصناعي أو الزراعي لدى المعمرين الأوروبيين بأجر زهيد، رغم تراكم الرأسمال الكولونيالي جرّاء النهب والسلب للثروات الوطنية، هذا الإجراء لم يسمح بالانتقال إلى تأسيس نظام رأسمالي شبيه بالأوروبي يستفيد منه العامل الجزائري رغم قلة معارفه وتجربته، وهو ما يبين بوضوح عدم وجود بنية تحتية للاقتصاد الرأسمالي في المستعمرة الجديدة إلا ما يخدم الاقتصاد الموجه للحاجيات الضرورية للمعمرين والأسواق الأوروبية كصناعات النسيج (الخمور)، الفحم والمواد الاستخراجية الأولية، وهي صناعات لم تكن موجهة لخدمة السكان الأصليين، بل إن شق الطرق وسكة الحديد وبناء الجسور إنما كان لربط المدن الأوروبية في الجزائر ببعضها البعض وتسيير نقل المواد والمزروعات إلى الموانئ لتصديرها نحو أوروبا، كما دفعت تلك الإجراءات الاقتصادية المتعسفة إلى هجرة آلاف الجزائريين كعمال بسطاء للعمل بفرنسا في مناجم الفحم وصناعات التعدين وبناء المدن والجسور... إلخ مقابل أجور زهيدة.

قابلت هذه الإجراءات الاقتصادية الاستعمارية، ردود أفعال جزائرية مقاومة لصدد التوسع والزحف الكولونيالي على أراضيهم وسلبهم إياها، وأبرز مثال مقاومة المقراني 1871.

4- ثقافيا:

"شهدت الجزائر قبل الغزو الفرنسي حياة ثقافية مزدهرة بالعلم وتأليف الكتب وبروز جهابذة من العلماء، الذين أدوا دورا مشرفا في ازدهار الحضارة، وتذكر تقارير قادة الاستعمار الفرنسي أن نسبة الأمية تكاد تكون منعدمة في أوساط الجزائريين سنة 1830، حيث اندهشوا من كثرة المدارس وحرية التعليم وكثرة المتعلمين ووفرة الوسائل من أجل التعلم، كالمداخيل الوقفية، ومحلات الأوقاف والأجور العالية، وفي المدن كما في الأرياف كان التعليم جزءا أساسيا من حياة الناس، وكان المعلم والمتعلم موضع تقدير الجميع، كما اندهش أولئك من وفرة المدارس التي كانت ربما تزيد عن نسبة السكان"⁽¹⁴⁾، هكذا كان المشهد الثقافي للجزائر غداة الاحتلال، فقد "وجدت فرنسا نفسها وجها لوجه أمام مجتمع حسن التنظيم، له حضارته الخاصة الشبيهة إلى حد ما بحضارات البحر الأبيض المتوسط"⁽¹⁵⁾، كما كانت مؤسساته الثقافية والدينية فاعلة في ذلك المشهد، الشيء الذي جعلها هدفا للتفكيك الاستعماري كباقي مؤسسات المجتمع والدولة في الجزائر.

مارست فرنسا منذ الغزو أعمالا تهديمية كبرى للشخصية والهوية الوطنية، وتفتيت مقوماتها، كمحاربة الدين الإسلامي، حيث استولوا "على الأوقاف الإسلامية كما وضعوا أيديهم على المساجد وأغلقوا المدارس والزوايا، وشرّدوا علماء الدين، واضطهدوهم وعزلوهم عن العامة"⁽¹⁶⁾ في محاولة لطمس معالم الشخصية الوطنية، واستلاب الذهنية ببت فكر وتعليم استعماري غربي جديد، وتمسيخ الهوية عن معالمها الأصلية، حيث كثرت أعمال التبشير المسيحي التي قادها شارل لا فيجري Charles Lavigerie وشارل دو فوكو Charles de Foucauld في أوساط السكان، مع استغلال ظروفهم الإنسانية الصعبة كالمجاعة والفقر والأمراض المستعصية وحالات اليتيم والتشرد، لذلك فقد نشطت أعمال التفكيك الثقافي بمنع استعمال اللغة العربية وممارسة العبادات الدينية، ذلك ما أدى إلى مواجهات ثقافية عنيفة في المدن والأرياف بين المشروع الاستعماري الذي يلغي البنى الثقافية والدينية القائمة في الجزائر، وبين أصالة ثقافية وطنية تجد سندها في الرموز والأماكن التاريخية المقدسة، والدلالات التعبيرية للتراث في الأغاني والحرف، والعلاقات البينية في المجتمع.

كانت تلك المواجهات تدميرية للشكل الثقافي الجزائري، الذي لم يستوعب لحظة "الصدام مع الآخر" المحمل بالعنف في ممارساته لإلغاء كل ما هو وطني، وإحلال ثقافته وتراثه وقيمه في المجتمع الأهلي ولو بالقوة، بحجة نشر الحضارة الغربية المتفوقة على مثيلاتها في العالم، وإن كانت تلك اللحظة لحظة "مكاشفة" بالتعبير الصوفي للثقافة الوطنية والتي هي في ظل السيطرة الاستعمارية عبارة عن "ثقافة مجمدة تابع الاستعمار تحطيمها متابعة منظمة، وسرعان ما تصبح مضطرة إلى التخفي والسرية"⁽¹⁷⁾.

لقد أدى نشر الثقافة الفرنسية وتفكيك الثقافة الوطنية إلى صراعات كبيرة على مستوى نفسية الفرد الجزائري، لتعارض ثقافته المعلمة بالبعد الديني والتاريخي مع ثقافة المحتل التي تدعمت بالمنظور السوسيولوجي في البحوث منها الانثروبولوجي، "كتبرير للسيطرة الاستعمارية، عن طريق تقديمه التكوين الاجتماعي الجزائري وكأنه من دون تاريخ، وبالتالي جامد، كي لا يكون للاستعمار أية مسؤولية عن جموده، باعتباره حالة سابقة عليه، والملاحظ أن هذا المنظور قد ركز في الأساس، على دراسة البنى القبلية والدين واللسانيات والثقافة الشعبية كمجموعة من الوحدات العمودية المنفصلة والمستقلة ذاتيا، ووظفت الاستنتاجات حولها ضمن سياسة تعمل على دمجها في بنى تسهل عملية الاحتراق وتضمن الولاء للاستيطان"⁽¹⁸⁾.

شجع صدور "المجلة الإفريقية Revue Africaine" بين 1856-1962 الباحثين الفرنسيين على طرح أفكارهم الاستثنائية لعناصر الثقافة الوطنية ورسم صورة مقيتة عن واقع الحياة الاجتماعية والثقافية التي يعيشها المجتمع الجزائري الواجب تدمينه ونشر الحضارة الغربية المسيحية فيه، كعمل إنساني وحضاري، وواقع تلك الإجراءات هو إيجاد طبقة من المثقفين الجزائريين لخدمة الاستعمار وإدارة شؤون الأهالي، عن طريق التعليم المزدوج في المدارس الفرنسية لأبناء أعوان الاحتلال من الجزائريين، كما تم إحداث ثلاث مدارس شرعية- فرنسية في قسنطينة والمدينة وتلمسان، تحت إدارة السلطات العسكرية الفرنسية في 30 سبتمبر 1850، حيث كانت "تعد وسيلة أخرى لتجنيد الجزائريين إلى جانب الإدارة الفرنسية، فبعد الفراغ الذي خلفه الذين حملوا السلاح وقاوموا الاحتلال أرادت السلطات الفرنسية أن تعلم جيلا من أبناء هؤلاء ليكونوا لها مطية في تولي الوظائف القضائية والدينية"⁽¹⁹⁾.

ارتبط تفكيك الاحتلال للمجتمع والدولة في الجزائر باستعمال العنف المفضي للإبادة وارتكاب المجازر والحرق وتدمير الهوية الثقافية وتشريد السكان وتهجير العلماء، ومحو الآثار الإسلامية للتاريخ الوطني، بتدمير المساجد والزوايا والسطو على أخرى وتحويلها لمستشفيات وإصطبلات ومراكز جند، مع انتزاع الأوقاف لفائدة ملكية الدولة الفرنسية وكذا أراضي الفلاحين، حيث لم يبق للجزائريين أمام هذا العنف الاستعماري إلا التجند في حركات مقاومة كتعبير عن فعل جماعي رافض للممارسات الاستعمارية الفرنسية.

سوسيولوجيا مقاومة الاستعمار الفرنسي

تأسست مجموعات المقاومة المسلحة في المدن والأرياف في الأيام الأولى التي أعقبت احتلال الجزائر، وانخرط الجزائريون جماعات وأفرادا فيها، سعيا لتوقيف امتداد الاحتلال إلى مناطق أخرى، وأمام تباين القوة بين الطرفين، زحفت جحافل الجيوش الفرنسية وترسخ النظام الاستعماري ومؤسساته السياسية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية والعسكرية، التي تعمل على خدمة الاستيطان وتفكيك المجتمع والدولة في الجزائر، لذلك كانت الحركات المقاومة كشكل من أشكال التضامن الجمعي الذي دأب السكان على إظهاره في وجه الغزاة وكتعبير عن التضامن الآلي الموجود بينهم لدحر المستعمرين، واستمرت تلك الحركات في المقاومة "يحركها السعي الواعي والهادف إلى تحقيق المصالح"⁽²⁰⁾ المشروعة للأمة الجزائرية، وهي بهذا تندرج في الحركات الثورية على وجه الخصوص، إذ "تتضمن في الغالب ضربا من التنظيم القوي والفعال للأنشطة الإنسانية لخدمة الأهداف والمصالح الجمعية"⁽²¹⁾.

من هذا المنظور، كان نشوء الحركات المقاومة أمرا طبيعيا وضروريا لإنهاء الاحتلال وإعادة وحدة المجتمع وتحقيق الدولة، حيث كان الانتماء لحركات المقاومة الشعبية الدافع الوطني، ذلك أن "الجزائريين كانوا يشعرون شعورا واضحا، وبحكم الفطرة أنهم يؤلفون كيانا قوميا، وأنه لا بد من اليقظة الدائمة من أجل الدفاع عن وطنهم، وكيف لا يشعرون بذلك، وقد ربطت بينهم أواصر كثيرة وآلام وأمال مشتركة، وأرض ذات حدود واضحة"⁽²²⁾.

لم يكن فعل المقاومة الجزائرية منعزلا عن العالم الذي عاش فيه الجزائريون، فقد تعددت أنماط الثورات في العالم، وظهرت بشكل حديث في القرنين التاسع عشر والعشرين، كالثورة الأمريكية 1776 والثورة الفرنسية 1789، حيث هدفت تلك الحركات الثورية إلى "تحقيق نوع من التحول الاجتماعي العلماني والثوري، وقد ظهرت هذه الحركات مع ظهور فكرة حقوق المواطنة العامة، جنبا إلى جنب مع مفاهيم المساواة والديمقراطية"⁽²³⁾، ولم يكن ظهور تلك الحركات الثورية بمنأى عن الجزائريين، لاسيما وأن العلاقات التجارية كانت نشطة في تلك الفترة مع الدول الأوروبية، حيث ألف المفتي محمد بن محمود العنابي كتاب بعنوان "السعي المحمود في نظام الجنود"، قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ببضع سنوات، "طرح فيه قضية التجديد والأخذ من الأوروبيين، وكان في ذلك متأثرا بدون شك بأحداث الثورة الفرنسية، وبتطور مصر في عهد محمد علي"⁽²⁴⁾.

لذلك، فقد تعددت الحركات المقاومة للاحتلال الفرنسي في الجزائر خلال القرنين 19 و20، حسب خصائصها سواء مسلحة أو سلمية، وإن كان يجمعها هدف واحد هو تحقيق الاستقلال الوطني وطرد الاستعمار، وإعادة بناء الدولة والمجتمع، وقد انبثقت من تعبئة قادة القبائل والزعماء الدينيين للجماهير، للنضال ضد الغزاة

الفرنسيين، وقد عبرت المقاومة الشعبية عن حسن تنظيم الفعل المقاوم الجزائري في أرجاء الوطن تحت قيادة زعماء ملهمين، ألهبوا الجماهير المناضلة بخطبهم وبشرح أهداف برنامجهم في إطار مقاومتهم للاحتلال، وبحيويته في الكفاح على الأرض رغم التضاريس الوعرة التي تتحرك فوقها القوات، وهي في تحركاتها إنما تندفع بعقيدة وهوية وطنية أكسبتها القدرة على الثبات ومواجهة خصمها، لذا فإن التحليل السوسيوي- تاريخي لهذه الحركات المقاومة، سيعتمد على عينتين هما: المقاومة المسلحة للأمير عبد القادر والمقاومة السلمية.

01- المقاومة المسلحة للأمير عبد القادر 1832- 1847

أدى سقوط الدولة الجزائرية سنة 1830 وتفكك مؤسساتها، إلى مبايعة عبد القادر بن محي الدين يوم 1832/11/27 كقائد وزعيما وطنيا وأميرا على البلاد، حيث "كان يتمتع بصفات الزعامة ويمتلى حماسا وإيمانا وشجاعة، فابتدأ عمله ببسط نفوذه على مختلف القبائل وإخضاعها له حتى يواجه الفرنسيين بجهة قوية موحدة"⁽²⁵⁾، كانت الجهة الشعبية التي قادها الأمير تخزن في شعور الأفراد ذكريات الدولة الجزائرية عبر حقب التاريخ، لذلك اعتمدت استراتيجيته لتعبئة الجماهير وحثهم على المقاومة، على الحس الديني والوطني، وإقامة علاقات اجتماعية وطيدة مع زعماء القبائل والعشائر، حتى يرسخ السلطة السياسية للدولة.

اعتمد برنامج الأمير عبد القادر، على وضع أسس وبناء دولة جزائرية حديثة بمؤسساتها القضائية والعسكرية والاقتصادية، ناهيك عن التشريعية التي يرأسها الأمير، وقد جسدت المقاومة الشرسة التي خاضها ضد القوات الفرنسية اعتراف المحتل بدولته، كما نصت معاهدة وادي تافنة (30 ماي 1837) والتي جاء في بنودها: "تعترف فرنسا بإمارة الأمير على إقليم وهران، وإقليم تيطري والقسم الذي لم يدخل تحت نفوذ فرنسا في إقليم الجزائر من الناحية الشرقية"⁽²⁶⁾، وقد تفرغ الأمير لبناء الدولة بعد عقد معاهدة السلام، وهو ما سعى إليه بحركة المقاومة المسلحة الهادفة لطرد الاستعمار، وإن كان هو قائد تلك الحركة التي أثمرت ببناء الدولة، فقد تولى فيها "القيادة السياسية والعسكرية، ولم يضع السلطة المطلقة بيده، وإنما جعلها معززة بمجالس شورى وفتوى لضبط الخطط والقوانين"⁽²⁷⁾، وهو ما يدل على تمسكه بالديمقراطية، كما دعم أسس دولته الفتية ولم يقلد الأوروبيين في نظام الحكم، وإنما وضع الفكر والأسلوب الجزائري في إرساء قواعد الدولة الحديثة، "فنظم جيشه ودربه وسلحه، وأنشأ عدة مصانع لإنتاج السلاح والمدافع واعتنى بتحصين البلاد، وقسم البلاد الخاضعة لسلطته" إلى ثماني عمالات عين على كل منها نائب عنه، وبقدرا ما اهتم الأمير بالجيش وشؤون الحرب أولى عنايته كذلك بالشؤون الأخرى، فشجع الفلاحين على الزراعة ودعا الناس إلى تربية المواشي وألح على الأهالي في أن يهتموا بالتعليم"⁽²⁸⁾، وراسل ملوك الدول وسلطينها لمساعدته على تحديث دولته وطرد الاحتلال الفرنسي وهو ما يؤكد اهتمامه بالدبلوماسية في المجال السياسي لربط العلاقات بين الدول، وجلب المساعدات التي تعين على نهضة البلاد وتقدمها.

كان تأسيس الأمير للدولة الجزائرية الحديثة -رغم قصر عمرها-، بالغ الأثر في تأسيس الدولة الوطنية، وهو بهذا التفاعل الذي أحدثه بين الفاعلين الجزائريين طوال سنوات نضاله، والذي أسهم في تأجيج روح المقاومة المسلحة، إنما عطل المشاريع الاستعمارية لاسيما الرأسمالية الغربية لبضع سنين، كما قدم نموذجا فريدا في الاجتماع السياسي بعاصمته المتنقلة من الخيام "الزمالة" التي ضمت 50000 ساكن، تفاعلت فيها القوى

الاجتماعية المختلفة والمؤسسة للدولة والمدافعة عنها، من خلال إعادة بناء النظام الاجتماعي للقبائل المفككة والمهددة استعماريا، وضمان أمنها، وصك العملة للتعاملات الاقتصادية وفرض الضرائب وجباية الزكاة وتنظيم المعاملات التجارية مع فرنسا وحماية الإرث الثقافي بتشجيع التعليم...، وهو ما أدى إلى نسج علاقات اجتماعية قوية بين أفراد القبائل كأعضاء في حركة الأمير الثورية، كما وطد علاقة الأفراد بالدولة وقضى على الفارقة والتمذهب وعزز الانتماء لها.

لقد كان لعالم الأفكار أثر كبير في تجنيد الفاعلين وصياغة عالم الأشياء والجغرافية لفائدة المقاومة المسلحة، وتجسيد سلطة الدولة وهيبتها، إن عالم الأفكار الذي أحاط بالأمير، قد جعل تغيير الذوات وعالم الأشياء هدفا حيويا لمواجهة قوة فرنسا الاستعمارية المتعددة (العسكرية، الاقتصادية والحضارية)، والتغيير إنما يقع بالفاعلية والتفاعل بين الفاعلين لتحطيم الخوف من الآخر ومواجهته، وهو ما ثبت في الحالة الجزائرية بعد فقد الدولة ووحدة المجتمع وانكفائه إلى أطراف متعددة، حتى لما توحدت جهود التعبئة وبعث مقاومة الأمير المسلحة، توحدت معها القوى الفاعلة، وفي الواقع السوسيولوجي، تعد تلك المرحلة مرحلة إثبات الذات والشخصية الوطنية، في مواجهة شراسة الاستعمار وبداية الاستيطان الأوروبي وانتزاعه لأراضي وممتلكات الأهالي.

02-المقاومة السلمية

تتعدد أنماط حركات المقاومة السلمية ضد الاحتلال الفرنسي، من حركة الإصلاح الديني، إلى حركة العرائض والاحتجاج وصولا إلى الحركة الوطنية السياسية في القرن العشرين، وهو ما يبين حجم التفاعل بين مكونات المجتمع الجزائري بهدف طرد المحتل ومقاومة مشاريعه التخريبية للهوية والشخصية الوطنية، لذلك لجأ الفاعلون الجزائريون إلى عدة أنماط من الفعل المقاوم الأكثر تناسبا في نضالهم ضد الاستعمار الغاشم.

أ-حركة الإصلاح الديني:

نشأت حركات الإصلاح الديني في بيئة اجتماعية فرضت فيها سلطات الاحتلال غزوا معنويا بعد غزوها المادي للتراب الجزائري، حيث شنت لاسيما بعد ثورة المقراني 1871 "حملة شعواء ضد اللغة العربية وضد الشخصية الوطنية التي صقلتها ثورة الأمير عبد القادر، فأخذت تضيق على الممارسة الحرة للشعائر الدينية، ووضعت الأئمة ورجال الدين تحت السلطة المباشرة للسلطات الاستعمارية وتصادت تدريجيا عملية تفكيك المجتمع الجزائري"⁽²⁹⁾ بحملات التبشير وخطف الأطفال وتمسيحهم وتدمير المساجد والاستيلاء على الأوقاف وصياغة معنى جديد للدين الإسلامي بما يتناسب مع أهداف الاحتلال، وذلك بتكوين أئمة في المدارس الشرعية الفرنسية، تلك الإجراءات والعوامل خلخلت البناء الاجتماعي، وأثرت على الهوية والثقافة الوطنية، وهو ما دفع بالنخب الدينية والمثقفة التجند ضمن حركات إصلاحية، بتبني برنامج المقاومة السلمية.

نظمت النخبة الدينية الممثلة في القضاة وخريجي المدارس الدينية والزوايا حركات احتجاجية سلمية بتعبئة السكان وتجنيدهم لرفض الانخراط في التعليم الفرنسي والمحاكم الإدارية للمحتل، حيث اعتبر عدة باحثين "هذا الرفض وجها من وجوه المقاومة التي فتح الشعب الجزائري سجله الرفض لسياسة الاحتلال الاستعماري"⁽³⁰⁾ ورغم أن تلك المقاومة كانت سلمية في مواجهتها المستمرة مع الاحتلال، إلا أن رد المستعمر كان قمعيا وعنيفا، حيث تعرضت المساجد إلى الغلق والتهديم، كما خربت الزوايا وتفككت بعض الطرق الدينية كالرحمانية إلى

مذاهب، والواقع أن عقد الثمانينات من القرن التاسع عشر، شهد حركات مقاومة مستميتة، كرد فعل طبيعي من السكان من خلال تجندهم للدفاع عن ذاتيتهم الاجتماعية، وأحوالهم الشخصية، وتترجم تلك المقاومة مدى ارتباط الجزائري فكريا وشعوريا بواقعه الاجتماعي الماضي والحاضر، الذي يحمل دلالات قيمة عن تاريخه الحافل بالمعاني الدالة على حضارته، كما تترجم تلك أفعال المقاومة ضد الغزو المعنوي ومحاولة الاجتثاث من كيانه، وهي مقاومة ضمن حركات واسعة بأطراف متعددة ضد خصم إمبراطوري ذو برنامج تدميري للمجتمع والدولة في الجزائر.

تملمت الحركة الإصلاحية كحركة مقاومة إحيائية للذات والهوية الوطنية، من خلال تجنيد زعماء الزوايا لأتباعهم وإرسالهم لمختلف أرجاء القطر الجزائري، بأفكار التجديد والمقاومة ضد الممارسات الاستعمارية الهادفة إلى مسخ الشخصية الجزائرية، وتغيير الواقع الاجتماعي للأهالي بنمط حياتي أوروبي، باجتثاثهم من بيئتهم الاجتماعية الثقافية إلى بيئة غير متصلة في وقائعها بالسابقة، وفي محاولة لتجريد الإنسان الجزائري من أرضه وكيانوته وفصله عن شروط بقائه متحدا ومتفاعلا مع أمثاله، ودفعه إلى الاغتراب وانفصال شخصيته، لذلك نمت الحركة الإصلاحية، ثقافة المقاومة لمغريات الحياة الأوروبية ومظاهرها، وقد دل على ذلك ضعف الإقبال على التعليم الفرنسي واللجوء للمحاكم الاستعمارية، ورفض التجنيد في الجيش الفرنسي خاصة مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، واضطر آلاف الجزائريين إلى الهجرة القسرية للبلدان العربية خوفا من تجنيدهم والدفاع عن دولة تحتل بلادهم، وقد تجسدت الحركة الإصلاحية في قدرتها على تشخيص الحالة الاجتماعية الثقافية الجزائرية وتعبئة الرأي العام الوطني ضد الإيحاءات الفرنسية، ذلك أنها تماهت في الشكل الديني حتى العقود الأولى للقرن العشرين كمنظم ودافع للمقاومة السلمية ضد الاستعمار بعد فشل المقاومة المسلحة عموما، و"رغم أن الحركة الإصلاحية قد ظهرت في بعض المناسبات كحزب سياسي معارض، فإنها لم تكتس دلالته التامة إلا بوصفها حركة مقاومة ثقافية، فمن وراء مطالبها الأنية ذات الطابع السياسي أو الاجتماعي، مثلت هذه الحركة شيئا أعمق وأبقى، لقد جسدت إرادة الشعب الجزائري المسلم في الحفاظ على الخصائص الأساسية لشخصيته الوطنية، بعد أن وعت مصير شعبها الاستثنائي، ولما كانت ترفض احتمال قيام جزائر فرنسية الروح والثقافة، أعطت الحركة دفعا قويا للانتفاضة الوطنية ضد المسخ الثقافي الذي كانوا يستشرفون دلائله الأولى والذين كانوا يخشون عواقبه الوخيمة"⁽³¹⁾.

ب- حركة العرائض:

يقصد بـ "العريضة" نص مطلبى من المستهدف أن يتبناه عدد من الأشخاص منهم شخص واحد على الأقل لم تتح له إمكانية تعديله"⁽³²⁾، وهي نمط من الفعل المقاوم للاحتلال ووسيلة احتجاجية سلمية استعملها الجزائريون، لتحصيل مطالبهم الوطنية، حيث قدمت عديد العرائض والالتباسات، إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، الحاكم العام بالجزائر، والجمعية العمومية الفرنسية، عن طريق الرسائل، كتيبات، المقالات الصحافية...، وأمثلة ذلك ما قام به حمدان بن عثمان خوجة حينما قدم عريضة احتجاج إلى الجمعية العمومية الفرنسية سنة 1833 يدافع فيها عن بلده، ويصف فيها الجرائم التي ارتكبتها القوات الفرنسية مطالبا بلجنة تحقيق، وهو الطلب الذي استجابت إليه الجمعية، إضافة للمكي بن باديس وعريضة الأمير خالد للرئيس الأمريكي ولسون نهاية الحرب

العالمية الأولى (المطالبة بالحقوق والمساواة والاندماج مع المعمرين، وبالإصلاح الديني والاجتماعي ورد الاعتبار للشخصية الوطنية والمطالبة كذلك بالاستقلال الوطني عن طريق الجمعيات والنوادي والأحزاب الوطنية). اعتمدت النخبة المثقفة الوطنية في برنامج مقاومتها السلمية على الكتابات الأدبية والصحفية ورسائل الاحتجاج والعرائض وتقديمها للسلطات الاستعمارية، وقد برز حمدان بن عثمان خوجة والمفتي ابن العنابي في بداية الاحتلال بنشاطهما التعبوي واحتجاجهما ضد الإجراءات الاستعمارية، مما كلفهما النفي خارج البلاد، كما اعتمد المكي بن باديس الذي تولى القضاء في قسنطينة ما بين سنوات 1856-1876 في مواجهة الاستعمار، على العرائض ورسائل الاحتجاج، وبرز خطيبا "سياسيا وداعيا صحفيا، وكان من القلائل الذين تفتنوا لأهمية الصحافة والإشهار في خدمة القضية"⁽³³⁾، وقد استغل عمله كقاضي حتى يعارض إجراءات الإحتلال ويؤلب السكان على الفرنسيين من خلال خطبه فيهم وكتاباته، والتي تعد تعبئة للرأي العام وإثارة لمشاعر الرفض للقوانين المجحفة.

ومن الكتيبات التي نشرها المكي بن باديس سنة 1875 ذلك العمل الذي سماه (بيان القوانين الردعية المطبقة على اللصوص في الأرياف الجزائرية)، وكان يريد به الدفاع عن الشريعة الإسلامية والمطالبة بتطبيقها على الأهالي الذين يرتكبون المخالفات بدل تطبيق قانون الأهالي الاستثنائي الذي كان من وضع المستوطنين الفرنسيين، كما طالب ابن باديس بإحلال الشريعة محل قانون الأهالي بعد أن رأى فشل نابليون في تطبيق مرسوم 1866 الخاص بالقضاء"⁽³⁴⁾

شجعت التعبئة المعنوية للفاعلين الاجتماعيين على بروز حركة مقاومة سلمية في قسنطينة، لاسيما وأن الفرنسيين أصدروا في 10 سبتمبر 1886 "مرسوما جديدا حول القضاء الإسلامي، أبطلوا فيه بالخصوص دور القضاة المسلمين في المسائل العقارية. وقد اتهم القضاة المسلمون بأنهم عطلوا قصدا تطبيق قانون الأرض سنة 1873، وهو القانون الذي اعتبره القضاة المسلمون بالفعل معطلا لهم... ونتج عنه ضرر كبير لأبناء جنسهم، ونتيجة لذلك قدم أهل قسنطينة إلى السلطات الفرنسية عريضة في سنة 1887 تطالب بإلغاء المرسوم المذكور والرجوع إلى مرسوم ديسمبر 1866"⁽³⁵⁾ (من ما بين ما جاء به هذا المرسوم هو إحلال قاضي الصلح محل القاضي المسلم في الحكم بالشريعة الإسلامية إذا رضي الخصمان بذلك، أي عدم ضرورة المحاكم الإسلامية).

لقد شجع أسلوب العرائض نخب المجتمع الجزائري على مقاومة إجراءات الاستعمار الفرنسي، وأسهم في فعالية المقاومة السلمية، من خلال رفض الممارسات التمييزية والعنصرية ضد الجزائريين، كما وحدت الفعل الجماعي المقاوم لمخططات الإدارة الاستعمارية في فرض القوانين التعسفية عليهم، وهو ما أنتج أسلوبا جديدا للمقاومة تمثل في نشوء الحركة الوطنية بجمعياتها وأحزابها ونواديها.

ج- نشوء الحركة الوطنية:

إن التحليل السوسيولوجي للحركة الوطنية هو تحليل لمقاومة المجتمع الجزائري عبر نخبه المثقفة خصوصا، والتي قاومت سلميا مع مختلف فئات الجزائريين الاحتلال الفرنسي، وهو تشرح كذلك للوضع الاجتماعي الاقتصادي للطبقة الكادحة المهاجرة في فرنسا من الجزائريين الذي فقدوا أملاكهم بوطنهم، واضطرتهم الحاجة المادية إلى العمل في مصانع الفحم وبناء المدن الأوروبية وغيرها، فالحركة الوطنية، هي تلك التيارات السياسية

والنقابية والجمعيات الدينية الإصلاحية، التي استبدل بها المجتمع الجزائري مقاومة الاستعمار الفرنسي بعد فشل المقاومات المسلحة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

لقد كان نشوء الحركة الوطنية كامتداد للمقاومة الشعبية للاحتلال، منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر-كما سبق- مع النشاط السياسي للمكي بن باديس الذي استفاد "من وسائل جديدة للدفاع عن المصالح الجزائرية وخصوصاً النشرات المطبوعة"⁽³⁶⁾، التي نشرها في الوسط الجزائري وأمام رجال السياسة الفرنسيين، إذ أن ممارسة الاحتجاج بالعرائض والرسائل السياسية، قد بلور الفكر التحرري في برنامج الحركة الوطنية رغم قمع الاحتلال الذي عبر عنه "النضال السياسي في الأحزاب السياسية، الجمعيات النقابية، الصحافة والمظاهرات والفضل في ذلك أولاً للمهاجرين الجزائريين في فرنسا الذين استطاعوا أن يتعرفوا من خلال اختلاطهم بالمجتمع الفرنسي على التحولات الكبرى السياسية الاقتصادية والاجتماعية عبر العالم"⁽³⁷⁾، خاصة بعد انتشار الأفكار الماركسية التحررية عقب نجاح الثورة البلشفية سنة 1917 وتكون الأحزاب الشيوعية واستقطاب الحركات العمالية.

لذلك، من الممكن القول "بأن السياسة الاستعمارية في الجزائر قد خلقت شروط نشأة الحركة الوطنية وتطورها وحولت مطالبها من إصلاحات اجتماعية إلى المطالبة بالاستقلال الكامل"⁽³⁸⁾، وقد تكرست تلك الإيديولوجية رغم عدم تجانس أعضاء الحركة الوطنية واختلاف برامجهم، كالاندماجيون والإصلاحيون ودعاة الاستقلال الوطني.

لقد استمرت الحركة الوطنية في المقاومة السلمية، بتكون عديد الأحزاب والجمعيات والنوادي، وهي كامتداد للمقاومة الشعبية قد كرست فعل المقاومة والنضال لتحقيق الاستقلال الوطني وإعادة بناء الدولة الجزائرية.

الخاتمة:

إن عملية إنتاج فعل المقاومة من طرف الفاعلين الجزائريين على الرغم من عدم اهتمامهم بنتائج الفعل، قد كشفت عن عبقرية فذة تجلت في رواسب المقاومة المتجذرة في نفسية المجتمع، والتي انبثقت عنها مشتقات الفعل المقاوم ضد الاحتلال الفرنسي، بتفاعل جمع أطراف المجتمع بنخبة المثقفة وطبقاته الكادحة وفئاته الشابة، تفاعل اتسم بالحكمة والقوة ضد مستعمر غاشم، سلب الهوية الوطنية ومسح الشخصية الجزائرية، وأباد الملايين من الجزائريين، لتثبيت وجوده، فكان السؤال المهم: من أين أتى الجزائريون بتلك الدافعية للمقاومة؟

إن الإجابة على التساؤل الذي طرحناه تَوْأً، يجعلنا نركز على السيكلوجيا، أي على سلوك الفاعلين الاجتماعيين الذي توحد بعد الإدراك الكبير لمعنى الحرية والوطن، لذلك لم تكن التضحيات التي قدموها كنتيجة غير متوقعة للفعل المقاوم مهمة، بالنظر لما سيتم تحقيقه من نصر على العدو واسترجاع لما سلب منهم.

الهوامش:

- ¹ - غدنز، أنتوني، ترجمة د.فايز الصياغ، علم الاجتماع (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 2005، 1) ص 76.
- ² - فيلاي، صالح، إيديولوجيات الحركة الوطنية في : سليمان رياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999) ص ص 17-18.
- ³ - د. يزلي، عمار، سوسيولوجيا المقاومة الثقافية للاحتلال مدخل تاريخي لفهم البنية الذهني، مجلة الحضارة الإسلامية، عدد 9 رقم 12. ص ص 137-138.
- ⁴ - نايت بلقاسم، مولود قاسم، مفاهيم وصيغ خاطئة عن تاريخنا، في: الثقافة-مجلة السنة 16 العدد 94 (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1986) ص 29.
- ⁵ - نايت بلقاسم، مولود قاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830 جزء 2 (الجزائر: دار الأمة ط 2، 2007) ص 294.
- ⁶ - الهرماسي، محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1999، 3) ص 42.
- ⁷ - سعد الله، أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1978) ص 75.
- ⁸ - عدي، الهواري، ترجمة جوزيف عبد الله، الاستعمار الفرنسي في الجزائر: سياسة التفكيك الاقتصادي-الاجتماعي 1830-1960 (بيروت: دار الحداثة، ط 1، 1983) ص 78.
- ⁹ - نفس المرجع، ص 79.
- ¹⁰ - ذياب، محمد حافظ، علم الاجتماع في الجزائر: الهوية والسؤال، في سليمان الرياشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 1999) ص 302.
- ¹¹ - بوكراع، لياس، ترجمة أ.د. خليل أحمد خليل، الجزائر، الرعب المقدس (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، ط 2003، 11) ص 59.
- ¹² - نفس المرجع، ص 59.
- ¹³ - الهواري، مرجع سابق، ص 107.
- ¹⁴ - سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء الثالث 1830-1954 (الجزائر: دار البصائر، 2007) ص 19.
- ¹⁵ - الأشرف، مصطفى، ترجمة د.حنفي بن عيسى، الجزائر: الأمة والمجتمع (الجزائر: دار القصة للنشر، 2007) ص 21.
- ¹⁶ - دبو، محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة الجزء الأول (الجزائر: وزارة الثقافة، 2007) ص 22.
- ¹⁷ - فانون، فرانتز، ترجمة د.سامي الدروي ود. جمال الأساتي، معذبو الأرض (الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2004) ص 261.
- ¹⁸ - ذياب، مرجع سابق، ص 304.
- ¹⁹ - سعد الله، مرجع سابق، ص 374.
- ²⁰ - غدنز، أنتوني، ترجمة د.فايز الصياغ، علم الاجتماع (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ط 2005، 1) ص 725.
- ²¹ - نفس المرجع، ص 726.
- ²² - الأشرف، مرجع سابق، ص 08.
- ²³ - غدنز، مرجع سابق، ص 723.
- ²⁴ - سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول 1500-1830 (الجزائر: دار البصائر، 2007) ص 452.
- ²⁵ - يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين الجزء الأول: ثورات القرن التاسع عشر (الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ط 2، 1996) ص 36.
- ²⁶ - نفس المرجع، ص 41.
- ²⁷ - الأميرة بديعة الحسني الجزائري، الأمير عبد القادر: حقائق ووثائق بين الحقيقة والتحريف (الجزائر: دار المعرفة، 2008) ص 32.
- ²⁸ - بوعزيز، مرجع سابق، ص 44.

- ²⁹- الراسي، جورج، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2008) ص 89.
- ³⁰- حمادي، عبد الله، الحركة الطلابية الجزائرية 1871-1962 مشارب ثقافية وإيديولوجية (الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار 2، 1995) ص 12.
- ³¹- مراد، علي، ترجمة: يحياتن، محمد، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر من 1925-1940 بحث في التاريخ الديني والاجتماعي (الجزائر، دار الحكمة، 2007) ص 537.
- ³²- سيسيل بيشو، أوليفيه فيليبول ولبيلان ماتيو، ترجمة عمر الشافعي، قاموس الحركات الاجتماعية، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الطبعة الأولى، (2017) ص 177.
- ³³- سعد الله، أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الرابع 1830-1954 (الجزائر: دار البصائر، 2007) ص 462.
- ³⁴- نفس المرجع، ص 464.
- ³⁵- نفس المرجع، ص 465.
- ³⁶- كريستلو، آلان، المكي بن باديس وبعض نواحي الحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر، في مجلة الثقافة، السنة 11 عدد 61 (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981) ص 47.
- ³⁷- Amour, Amar, Résumé de l'histoire de l'Algérie (Algérie : Edition RAIHANA, 2007) p, 235.

³⁸- فيلاي، مرجع سابق، ص 19.